مقتل خمسة من القوات النظامية في حماة ودرعا.. وانفجارات في محيط العاصمة

المراقبون الدوليون في ريف دمشق.. ومجزرة جديدة في حماة

صورة بثها ناشطون لضحايا المجزرة في حي الأربعين امس

عواصم ـ وكالات: مع دخول مهمة طليعة المراقبين الدوليين الى سورية أسبوعها الثاني أمس، تواصلت العمليات العسكرية في عدد من المناطق واسفرت عن مقتل ما يزيد عن 20 قتيلا واستمرت زيارات الوفد المصغر من المراقبين الى مناطق أخرى.

فبعد يوم واحد من زيارة المراقبين الى مدينة حماة، اتهم نشطاء المعارضة والمرصد السوري لحقوق الانسان، القوات السورية بارتكاب مجزرة جديدة في المدينة أوقعت 20 قتيلا على الأقل.

وقال المرصد في بيان «ارتفع الى 28 عدد الشهداء الذين سقطوا في اطلاق النار من الرشاشات الخفيفة والثقيلة من القوات النظامية السورية في حي الأربعين ومشاع الأربعين في مدينة حماة».

وأظهر شريط فيديو بثه ناشطون على موقع «يوتيوب» الالكتروني أعمدة دخان ابيض تتصاعد من حي الاربعين بعد سماع اصوات انفجارات قذائف ورشقات رشاشة.

وأشار المرصد أيضا الى وجود خمس جثث في الحي «لم يتم التعرف عليها بسبب الاحتراق».

من جهته، قال ناشط من المنطقة يدعى مصعب لـ «رويترز» في مكالمة هاتفية «بدأ الأمر في الصباح بالدبابات والمدفعية.. كانت هناك منازل تحترق.. دخلت قوات الجيش وأطلقت النار على الناس في الشارع».

وقال رامي أبوعدنان وهو نشط يعيش قرب منطقة في حماة مجاورة لحي الأربعين إنه كان يرى عمودا كثيفا من الدخان المتصاعد من الأربعين الذي تعرض للقصف.

وقال «كان هناك قصف في وقت سابق ثم حضرت قوات الأمن وبدأت في إطلاق النار وإحراق المنازل». كما افاد المرصد عن مقتل خمسة عناصر من القوات النظامية السورية بينهم ضابط برتبة عقيد في «استهداف سيارته في مدينة حماة وضابط برتبة مقدم سقط بعد منتصف ليل الاحد ـ الاثنين قرب بلدة الصنمين» في درعا.

وأوردت وكالة الانباء السورية الرسمية (سانا) من جهتها ان من وصفتها بـ «مجموعة إرهابية مسلحة» قتلت ضابطا برتبة عقيد وصف ضابط برتبة مساعد في مدينة حماة»، وطبيبا في مدينة درعا وضابطا برتبة مقدم في بلدة المسمية التابعة لمدينة الصنمين في المحافظة.

بدورها، قالت لجان التنسيق المحلية ان دبابات جيش النظام اقتحمت امس مدينة داعل في درعا وسط اطلاق نار كثيف في حين سمع دوي انفجارات ضخمة هزت حي بابا عمرو والانشاءات في حمص اضافة الى اطلاق الرصاص من قبل قناصة منتشرين في حي الخالدية. وكان مواطن قتل بعد منتصف ليل أمس الأول في بلدة معضمية الشام في ريف دمشق. واتهم الاهالي، بحسب المرصد، السلطات السورية بقتله.

الى ذلك، أكد ناشطون سوريون أن اشتباكات وقعت أمس بين القوات النظامية ومسلحين على مشارف العاصمة دمشق، وسمعت أصوات انفجارات في المنطقة.

وقال الناشط هيثم العبدالله لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) إن دوي ما لا يقل عن عشرة انفجارات سمعت في المنطقة، ولم ترد أنباء عن سقوط ضحايا.

على صعيد متصل، ذكرت صحيفة «الدستور» الأردنية أن هناك عدة أسر سورية لجأت إلى مدينة «الرمثا» عن طريق الحدود الأردنية ـ السورية تعرضت الليلة قبل الماضية لقصف عنيف من قبل الجيش السوري الذي فرق شملها وقتل عددا غير معلوم من أفرادها بحسب ناجين وصلوا إلى داخل الأراضي الأردنية بسلام.

وقالت الصحيفة ـ في عددها أمس ـ إن أكثر من 120 لاجئاً وصلوا إلى سكن «البشابشة» بمدينة الرمثا المتاخمة للحدود الأردنية السورية بينهم 7 أطفال بدون أسر عثر عليهم الجيش الأردني وساعدهم مع الهاربين منهم طفلان شقيقان بعمر سنتين وثلاث سنوات وطفلة بعمر أربع سنوات وطفلة عمرها 12 سنة وشقيقها عمره 8 سنوات وامرأة تحمل طفلا رضيعا فقدت زوجها وأطفالها.

بموازاة ذلك، زار فريق من المراقبين الدوليين أمس 3 مدن في محافظة ريف دمشق.

وقال مصدر محلي في ريف دمشق ليونايتد برس إنترناشونال إن «فريق المراقبين الدوليين قام بجولة في مدن الزبداني على الحدود السورية اللبنانية ومدينتي حرستا ودوما شمال شرق العاصمة دمشق في إطار المهمة التي يقوم بها في سورية».

وأضاف المصدر أن «المراقبين قاموا بجولة في تلك البلدات واطلعوا على أوضاعها والتقوا مع عدد من المواطنين والناشطين الذين تحدثوا لهم عن أوضاعهم كما شاهدوا آثار الدمار والتخريب في الممتلكات العامة والخاصة».

من ناحيتها، اتهمت لجان التنسيق المراقبين الذين زاروا الزبداني برفض التوجه الى اماكن تمركز دبابات جيش النظام في المنطقة، فيما احتشد أكثر من ألفي متظاهر في احدى ساحات ريف دمشق بانتظار وصول المراقبين.

في المقابل، اكدت وكالة الانباء السورية الرسمية ان وفد المراقبين زار اليوم حي الوعر في مدينة حمص والتقى الاهالي هناك.

أكد أن بلاده ستخرج من الأزمة أقوى مما كانت

وزير الداخلية السوري: جهات خارجية وراء المؤامرة على سورية بسبب دعمها للمقاومة

دمشق ـ أ.ف.ب: أكد وزير الداخلية السوري محمد الشعار الاثنين ان بلاده ستستعيد امنها واستقرارها وستخرج «اقوى» من الأزمة التي تتعرض لها منذ اكثر من 14 شهرا.

وأعلن نائب وزير الخارجية فيصل المقداد من جهته ان الحوار الوطني هو السبيل «الوحيد» للخروج من الأزمة في سورية، مجددا التزام بلاده «التام» بخطة المبعوث الدولي والعربي كوفي انان.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية (سانا) عن وزير الداخلية قوله خلال لقائه مع ضباط ودورات طلاب الضباط في كلية باسل الأسد للعلوم الشرطية ان «سورية ستستعيد حالة الأمن والاستقرار وتخرج من الأزمة أقوى مما كانت».

وأشار الشعار الى ان ذلك سيتم «بفضل وعي شعبها وتمسكه بوحدته الوطنية والتفافه حول قيادة الرئيس بشار الأسد».

وشدد الوزير السوري «على الجاهزية الدائمة والعمل الدؤوب لمنع ايادي الإجرام من العبث بأمن الوطن والمواطن»، بحسب الوكالة.

واعتبر وزير الداخلية ان بلاده تتعرض لمؤامرة وحملات تحريضية «تقودها جهات خارجية للنيل من أمن واستقرار سورية نتيجة مواقفها الوطنية والقومية ورفضها للاملاءات وسياسة الهيمنة والضغوط ودعمها للمقاومة».

وأكد المقداد من جهته، بحسب ما نقلت عنه سانا ايضا، خلال لقائه نظيره الفليبيني رافائيل اي سيغوس، ان «الحوار الوطني هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة».

ديبلوماسي يعلن الإفراج عن إيرانيين كانا مخطوفين في سورية

طهران ـ د.ب.أ: اعلن ديبلوماسي ايراني امس ان مسلحين اطلقوا سراح ايرانيين اثنين كانوا يحتجزونهما في سورية.

واوضح السفير الايراني لدى تركيا بهمن حسين بور في تصريح لوكالة الأنباء الايرانية (ارنا) ان اطلاق سراحهما تم بالتعاون مع المسؤولين الاتراك، مشيرا الى انه تم تسليمهما الى مسؤولين ايرانيين على الحدود بين سورية وتركيا.

وأضاف ان حالتهما غير مرضية وانه سيتم نقلهما الى ايران للعلاج، واعرب السفير الايراني عن امله في ان يتم بمساعدة السلطات التركية اطلاق سراح اربعة آخرين تم اختطافهم في سورية.

سويسرا تفرض عقوبات على نساء آل الأسد

جنيف ـ كونا: أعلنت الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية السويسرية امس توسيع رقعة العقوبات المفروضة على سورية لتشمل تجميد أموال والدة الرئيس بشار الأسد أنيسة مخلوف وزوجته اسماء الأخرس وشقيقته بشرى الأسد وحظر دخولهن الى البلاد.

واضاف بيان صادر عن الأمانة من العاصمة السويسرية «برن» ان والدة الرئيس السوري مقربة من النظام بشكل وثيق ولها علاقة مالية متأصلة مع النظام وتستفيد منه بشكل مباشر وهي نفس الأسباب التي بررت بها سويسرا فرض عقوبات على زوجته اسماء الأخرس.

فيما رأى البيان ان فرض العقوبات على بشرى الأسد جاء بسبب مزدوج اذ هي شقيقة الرئيس السوري ولها علاقات مالية معه فضلا عن كونها زوجة نائب رئيس الأركان آصف شوكت.

وشملت العقوبات اسم منال الأحمد زوجة ماهر الأسد ووزير الكهرباء عماد ديب خميس لمسؤوليته عن قطع التيار الكهربائي كإحدى وسائل القمع ضد المتظاهرين في سورية ووزير الدولة جوزيف سويد لصلته الوثيقة بصناعة القرار في السياسة السورية.

أوروبا تحظر تصدير المواد «الفاخرة» والمستخدمة في القمع إلى دمشق

300 مراقبا يبدأون الانتشار في سورية الأسبوع المقبل والمعارضة: الإيرانيون يعتبرون المعركة في دمشق معركتهم

المراقبون الدوليون خلال زيارتهم أحد الأحياء «الموالية» في مدينة حمص (رويترز)

عواصم ـ وكالات: أعلن متحدث باسم الأمم المتحدة أن انتشار المراقبين الدوليين الـ 300 المكلفين السهر على وقف إطلاق النار في سورية والذي أعلنت الحكومة السورية الالتزام به بعد قبولها مبادرة المبعوث الأممي كوفي أنان، سيبدأ الأسبوع المقبل.

وقال مساعد المتحدث باسم الأمم المتحدة ادواردو دل بوي لـ «فرانس برس» ان «القرار اتخذ انتشار بعثة المراقبة سيتم على مراحل» اعتبارا من الاسبوع المقبل.

من ناحيته، قال لين باسكوا الأمين العام المساعد للأمم المتحدة للشؤون السياسية إن القتال في سورية لايزال مستمرا رغم إعلان الحكومة السورية انها ستلتزم بوقف إطلاق النار الذي رعته المنظمة الدولية وأنها سحبت قواتها وأسلحتها الثقيلة من المراكز السكانية. وقال باسكوا امام مجلس الأمن الدولي خلال مناقشة مفتوحة عن الشرق الأوسط «لايزال وقف العنف المسلح غير تام». وأضاف «من الضروري ان تنفذ حكومة سورية بصورة تامة وفورية التزاماتها بوقف استخدام الأسلحة الثقيلة وسحب القوات العسكرية من المراكز السكانية». في غضون ذلك، قرر الاتحاد الأوروبي أمس حظر صادرات المواد الفاخرة الى سورية، وهو إجراء رمزي خصوصا يستهدف نمط حياة الرئيس السوري بشار الأسد، في الوقت الذي تزايدت فيه الشكوك حول التزام دمشق بوقف إطلاق النار التي أعلنت الالتزام به بناء على خطة المبعوث الأممي كوفي أنان.

وقام وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي خلال اجتماع في لوكسمبورغ أمس أيضا بفرض قيود إضافية على صادرات المواد التي يمكن ان تستخدم لقمع المتظاهرين في الداخل.

وسيتعين على الاتحاد الأوروبي تحديد نطاق تطبيق الإجراء المتعلق بالمواد الفاخرة والذي يندرج ضمن المجموعة الـ 14 للعقوبات الأوروبية على النظام السوري. إلا انهم أرادوا إعلان ذلك على الفور بالنظر الى تطور الوضع في سورية.

وأوضح ديبلوماسي أوروبي ان الهدف من العقوبات هو «افهام الأسد وزوجته والمقربين منهما وأيضا أعضاء النظام ان الاحداث في سورية ستؤدي ايضا الى عواقب على نمط حياتهم».

إلا انه اقر في الوقت نفسه بسهولة الالتفاف على هذا النوع من العقوبات وبأنها «رمزية بشكل اساسي». اما القيود المتعلقة بالمعدات التي يمكن استخدامها في القمع فهي تأتي لتكمل قوائم سارية المفعول منذ فرض حظر على الأسلحة. وتشمل ايضا المنتجات التي يمكن استخدامها لتصنيع مثل هذه المعدات.

على صعيد متصل، قال رئيس المجلس الوطني السوري المعارض برهان غليون عقب اجتماع مع وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو أمس في القاهرة ان الدعم الإيراني والغطاء الروسي هما اللذان مكنا النظام السوري من الاستمرار في العنف، مؤكدا ان «الإيرانيين يعتبرون المعركة في دمشق معركتهم».

وصرح غليون للصحافيين بأنه «لولا الدعم الإيراني ولولا الغطاء السياسي الروسي لما تجرأ نظام الأسد على التمادي في هذا العنف الذي لم يحدث في التاريخ».

وأضاف ان «الإيرانيين يعتقدون ان المعركة في دمشق هي معركتهم قبل ان تكون معركة الأسد».

وتابع ان طهران «تدافع عن مشروع إيران لكي تكون قوة إقليمية كبيرة وسورية هي التي تقدم لها هذه المنصة لتكون قوة اقليمية كبيرة».

وأعرب عن أمله في ان يراجع الإيرانيون مواقفهم «حتى يضمنوا مصالحهم في سورية المستقبل».

وأكد غليون انه ناقش مع وزير الخارجية المصري «العلاقات بين مصر الشقيقة والمجلس الوطني والثورة السورية، ومبادرة كوفي انان». وأوضح ان «الآراء كانت متفقة على دعم مبادرة انان واعطائها الفرص حتى تنجح ونستطيع أن نصل لطريق آمن لإخراج سورية من الأزمة الراهنة وتحقيق مطالب الشعب السوري والثورة السورية».

وفي هذا السياق، قال رئيس مكتب الأمين العام للجامعة العربية الأمين العام المساعد السفير وجيه حنفي في تصريح صحافي ان الأمين العام نبيل العربي سيلتقي وفدا من المجلس الوطني بعد غد الخميس. وقال ان اللقاء يهدف الى التشاور حول نتائج اجتماع المجلس السوري الوطني في اجتماع جنيف تمهيدا لعرض الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لموقف المعارضة السورية على المجلس الوزاري العربي تنفيذا لقرارات اجتماع اللجنة الوزارية العربية الأخير بالدوحة.

وأضاف حنفي أن لقاء العربي مع وفد المجلس الوطني السوري يعد الثاني له خلال هذا الأسبوع بعد لقائه معهم امس الأول بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية.

وذكر أن وفد المعارضة السورية سيعرض خلال اللقاء المرتقب نتائج اجتماعهم في جنيف الذي عقد أمس للتنسيق والتشاور حول بنود خطة المبعوث الأممي.

وأوضح حنفي ان اللقاء سيتطرق كذلك الى بحث انعقاد مؤتمر المعارضة السورية تحت مظلة الجامعة العربية في أقرب وقت بناء على طلب اللجنة الوزارية العربية المعنية بحل الأزمة السورية في اجتماعها الأخير بالدوحة.

أوباما يفرض عقوبات على مزودي دمشق وطهران بالوسائل التكنولوجية للقمع

واشنطن ـ أ.ف.ب ـ د.ب.أ: أعلن البيت الابيض أمس ان الرئيس الاميركي باراك اوباما اذن للمرة الأولى بفرض عقوبات على الجهات التي تزود سورية وايران بالوسائل التكنولوجية الرامية الى تسهيل انتهاكات حقوق الانسان في هذين البلدين.

وقالت الرئاسة الاميركية في بيان ان «هذه الاداة الجديدة من العقوبات تسمح لنا بمعاقبة ليس فقط الحكومات القمعية بل المؤسسات التي تسمح لها بالحصول على التكنولوجيا المستخدمة للقمع، و«المرتزقة» الذين ينتجون او يشغلون انظمة تستخدم في المراقبة واقتفاء الاثار واستهداف اشخاص بغرض قتلهم وتعذيبهم او ارتكاب غير ذلك من الانتهاكات».

واضاف المصدر نفسه ان اوباما وقع أمس الأول مرسوما يجيز عقوبات ويحظر اصدار تأشيرات بحق الذين يرتكبون او يسهلون الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان بواسطة تكنولوجيا الاعلام المرتبطة بالفظاعات التي يمارسها النظامان السوري والايراني.

وقال اوباما في خطاب ألقاه أمس في الولايات المتحدة «هذه التكنولوجيات يجب استخدامها لتمكين المواطنين وليس لقمعهم».

واستخدم أوباما ايضا الخطاب ليؤكد على دور الولايات المتحدة في منع وقوع ابادة جماعية في المستقبل.

وأعلن عن عقد أول اجتماع لمجلس منع الأعمال الوحشية الذي سوف يضم مسؤولين من كل اجهزة الحكومة للتركيز على منع وقوع الاعمال الوحشية الجماعية والجرائم ضد الانسانية.

البرلمان الأردني يصوت ضد إحالة الذهبي إلى النيابة

عمان تنفي نيتها سحب الجنسية الأردنية من ذوي الأصول الفلسطينية

عواصم ـ وكالات: نفى متحدث باسم وزارة الداخلية الأردنية أمس إدخالها تعديلات على قرار فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية بما يسمح لها بسحب الجنسية الأردنية من ذوي أصول فلسطينية.

وقال زياد الزعبي، للإذاعة الفلسطينية الرسمية، إن قرار فك الارتباط جاء بطلب فلسطيني وقرار عربي عام 1988 ولم يجر أي تعديل أو تعليمات جديدة بشأنه وما تردد بخلاف ذلك عار عن الصحة تماما.

وأضاف الزعبي «نحن نقدم للأشقاء القادمين من فلسطين كل التسهيلات المطلوبة في سفرهم وهم مرحب بهم دائما انطلاقا من حرص الأردن على الشعب الفلسطيني ومصلحته».

ونفى الزعبي وجود أي ارتباط بين التقارير عن تعديلات على قرار فك الارتباط وزيارة وزير الداخلية محمد الرعود أو مدير الأمن العام الأردني حسين المجالي إلى الأراضي الفلسطينية، مشيرا إلى أن الزيارتين تمتا بناء على دعوة من السلطة الفلسطينية.

وجاء النفي ردا على تقارير إعلامية تحدثت عن اتخاذ وزارة الداخلية الأردنية قرارا بإدخال تعديلات على تعليمات قرار فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية بما يسمح لها بسحب الجنسية الأردنية من ذوي أصول فلسطينية.

وذكرت التقارير أن التعديلات الجديدة تهدد بسحب الجنسية من عدد كبير من ذوي الأصول الفلسطينية، بينهم موظفو السلطة الفلسطينية ومن لا يحمل وثائق فلسطينية رسمية.

من جهة اخرى، صوت مجلس النواب الأردني بأغلبية الأصوات اول من امس على عدم إحالة رئيس الوزراء الأسبق نادر الذهبي ووزير الأشغال العامة والإسكان في حكومته سهل المجالي الى النيابة العامة في ملف «سكن كريم لعيش كريم».

وقالت مصادر برلمانية لـ «يونايتدبرس إنترناشونال» ان «مجلس النواب صوت بالأغلبية على عدم تحويل رئيس الذهبي والمجالي إلى النيابة العامة بقضية سكن «كريم لعيش كريم»، حيث صوت 71 نائبا فقط من أصل 48 حضروا الجلسة لصالح تحويلهم الى النيابة العامة».

يذكر أن مبادرة «سكن كريم لعيش كريم» أطلقها الملك الأردني عبدالله الثاني في فبراير من عام 8002 في عهد حكومة نادر الذهبي.

وكان البرلمان الأردني رفض الشهر الماضي احالة رئيس الوزراء السابق معروف البخيت و9 وزراء في حكومته الأولى التي شكلها عام 6002 الى القضاء أو توجيه الاتهام إليهم في قضية خصخصة شركة الفوسفات.

كما رفض المجلس توجيه كتاب للنائب العام لفتح تحقيق في مسؤولية رئيس مجلس إدارة شركة الفوسفات السابق وليد الكردي (صهر الملك) وآخرين. وكان مجلس النواب الأردني برأ في يوليو العام 1102 رئيس الحكومة الأردنية معروف البخيت في قضية إبرام اتفاقية لإنشاء كازينو في منطقة البحر الميت عام 7002، وهي أكبر قضية فساد في تاريخ المملكة وتم توجيه الاتهام الى وزير السياحة الأسبق أسامة الدباس.